

مكافحة الفساد من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

عباد زينة

جامعة الدكتور يحيى فارس المدية

ملخص:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية التي تعاني عجز موازنتها وارتفاع نفقاتها وسوء إدارتها، وخاصة في السنوات الأخيرة أين عرفت إنتعاش ميزانيتها بسبب إرتفاع أسعار النفط العالمية، وما رافق ذلك من البحبوحة المالية الأمر الذي دفع بها إلى تبني برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في العشرية الأخيرة، وما رافقها من هدر وإختلاسات، لذا أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، وإتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بذلك، وإلى ضرورة إتباع سياسات مالية متوازنة تدعو إلى ضبط الإنفاق وترشيده، ومحاربة التبذير والإسراف في المال العام، وإلى تبني إستراتيجيات فعالة وجادة لمحاربة الفساد.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، ترشيد النفقات العامة، الفساد، مكافحة الفساد.

Abstract :

Algeria is one of the developing countries that suffer from budget deficit, high expenditure and mismanagement, especially in recent years. Where is the recovery of its budget due to the rise in world oil prices and the accompanying financial liberalization which led to the adoption of economic development and recovery programs in the last decade And the need to adopt a balanced fiscal policy that calls for controlling and rationalizing government spending, fighting waste and waste in public funds, and adopting Serious and effective strategy to fight corruption.

Key Words: Public expense, The rationalization of the public expense, corruption,

مقدمة:

إن الإنفاق العام في مختلف دول العالم المعاصر بات يمثل أهمية متزايدة في الإقتصاديات الوطنية، ومرجع تلك الأهمية المتزايدة إعتبارات عديدة منها ضخامة الآثار المترتبة عليه سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب، وخاصة في ضل زيادة مسؤوليات مختلف هذه الدول وتعاضم وحاجاتها إلى الإنفاق العام لمواجهة الزيادة الطبيعية في عدد السكان والحاجة لتوفير خدمات الصحة والتعليم ونفقات الدفاع المتزايدة وما سوى ذلك، ثم إن موضوع التوسع في الإنفاق العامة وضخ مبالغ مالية في الاقتصاد، يجب أن يراعي فيه التوازنات الاقتصادية على المستوى الكلي حتى لا يتعرض الاقتصاد إلى هزات تؤدي به إلى إختلالات وأزمات، ومما زاد من تعقد الأمر الإنتشار الرهيب للفساد بشتى أنواعه الذي أصبح من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، مما يحتم علينا اللجوء إلى البحث في سبل مكافحة الفساد من اجل الوصول إلى ترشيد الإنفاق العام الذي أصبح ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الجديدة للبلاد.

الإشكالية: وعليه وعلى ضوء الدراسة السابقة يمكن صياغة الإشكالية التالية: **ما هي سبل مكافحة الفساد من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر ؟**

هيكل البحث: ومن أجل الوقوف على جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

أولاً: مفهوم ترشيد الإنفاق العام.

ثانياً: مفهوم وواقع الفساد في الجزائر.

ثالثاً: مكافحة الفساد من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

أولاً: مفهوم ترشيد النفقات العامة: سنقوم أولاً بتعريف بسيط للنفقات العامة ثم التطرق إلى مفهوم ترشيد النفقات العامة، وذلك كالتالي:

1- تعريف النفقات العامة: تعرف النفقة العامة بأنها: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة لمالية للدولة أو إحدى هيئاتها، بقصد إشباع الحاجة العامة". أما موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية فتعرفها بأنها: "ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات (متضمنة الإنفاق الرأسمالي) والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام والمعاشات والتقاعد".¹

2- تعريف ترشيد الإنفاق العام: تعتبر عملية ترشيد الإنفاق العام خطوة ضرورية ومهمة، لتجنب الإسراف والتبذير في المال العام وبالتالي إعداد الموازنة العامة بطريقة أكثر عقلانية. وهناك عدة تعاريف له منها:

يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح "الرشد" بمعناه الاقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقاً لما يمليه العقل ويتضمن ترشيد الإنفاق، ضبط النفقات، وأحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة

الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.² كما يشير ترشيد الإنفاق العام إلى " العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبدد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف".³

3- عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على عديد العوامل نوردتها في ما يلي:⁴

أ- تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة لبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

ب- تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم الأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

ج- القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية، عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

د- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصالح الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة.

هـ- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

4- متطلبات ترشيد الإنفاق العام: يمكن تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته فيما يلي:⁵

- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة، مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية أخذا في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.

- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع غير المباشر.

- استخدام أساليب التحليل الممكنة لإختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.

- إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغييرات على أولويات الأهداف، وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الإضطلاع بها.

- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطار من اللامركزية.

- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

5- دراسة تطور الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر:

أ- تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2005-2015): ومن أجل الوقوف على تطور حجم النفقات العامة في الجزائر للفترة المحددة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2015 قمنا بعرض الجدول التالي:

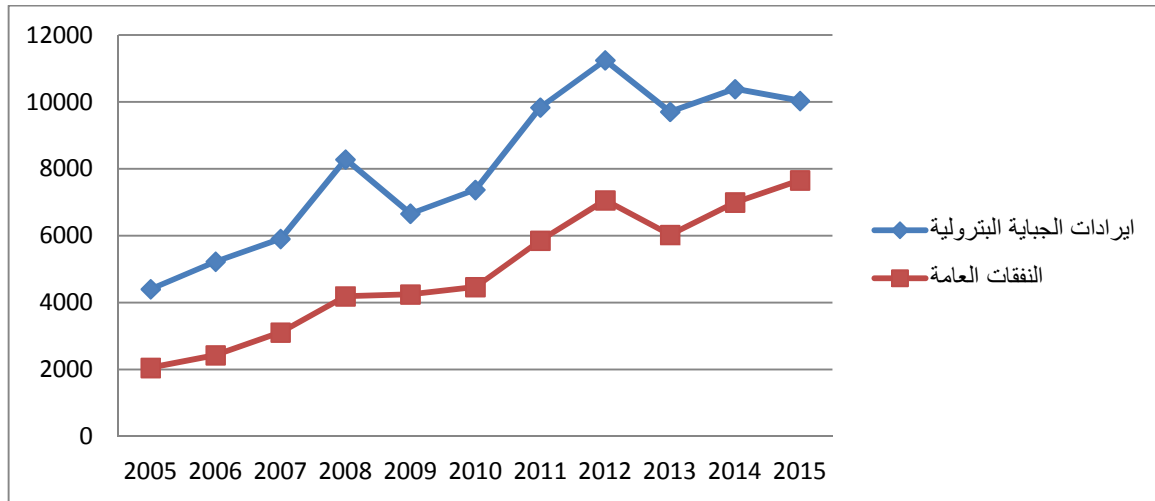
الجدول رقم (01): يمثل تطور النفقات العامة للفترة 2005-2015.

الوحدة: مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النفقات العامة	2.052.0	2.428.5	3.108.5	4.191.0	4.246.3	4.466.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	
النفقات العامة	5.853.6	7.058.1	6.024.2	6.995.7	7.656.3	

المصدر: إحصائيات البنك المركزي الجزائري لعدة سنوات.

الشكل رقم 01: تطور النفقات العامة في الجزائر بالمقارنة بإيرادات الجباية البترولية لفترة (2005-2015)



المصدر: إحصائيات البنك المركزي الجزائري.

تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2005 إلى 2012، باستثناء سنة 2009، بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، وهي الفترة التي يطلق عليها بالتوسعية، والتي عرفت خلالها البلاد فترة انتعاش في ميزانيتها العامة بسبب ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة الذي ارتفع من 62.26 دولار / للبرميل سنة

2009 إلى 112.91 دولار/ للبرميل سنة 2011، وواصل ارتفاعه ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2012 بمقدار 11.05 دولار/ للبرميل،، إذ قامت الجزائر في تلك الفترة بعدة برامج تنموية رصدت لها مبالغ ضخمة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، فقد انتهجت البرنامج التكميلي في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، الذي رصدت له مبلغ 150 مليار دج، ثم جاءت الفترة 2010-2014 ببرنامج التنمية الاقتصادي، الذي رصدت له الدولة 21.214 مليار دج، بالإضافة إلى زيادة الأجور ابتداء من سنة 2000، بسبب التعديلات التي أجريت على الحد الأدنى المضمون للأجر، وكذا التعديلات التي أجريت سنة 2008 التي نتج عنها إعادة تصنيف سلم الأجور حسب المستوى التعليمي، ناهيك عن زيادة إستحداث مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج المهني، كما لا ننسى الإنفاق العسكري الذي أولت له الدولة إهتمامات كبيرة خاصة في ظل ألامن الذي تعيشه الحدود الجزائرية الشرقية والجنوبية، كل ذلك ساهم بشكل كبير في زيادة الإنفاق العام في الجزائر.

ب- الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي والذي يعبر عنه بـ (GDP) على انه الأداة الأكثر استخداما في قياس حجم اقتصاد بلد ما، وعلى الرغم من وجود العديد من الطرق لقياسه إلا أن الطريقة الشائعة هي:

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك الخاص + إجمالي الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات).

وعلى العموم لدراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نستعرض الشكل التالي:

الجدول رقم 02: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

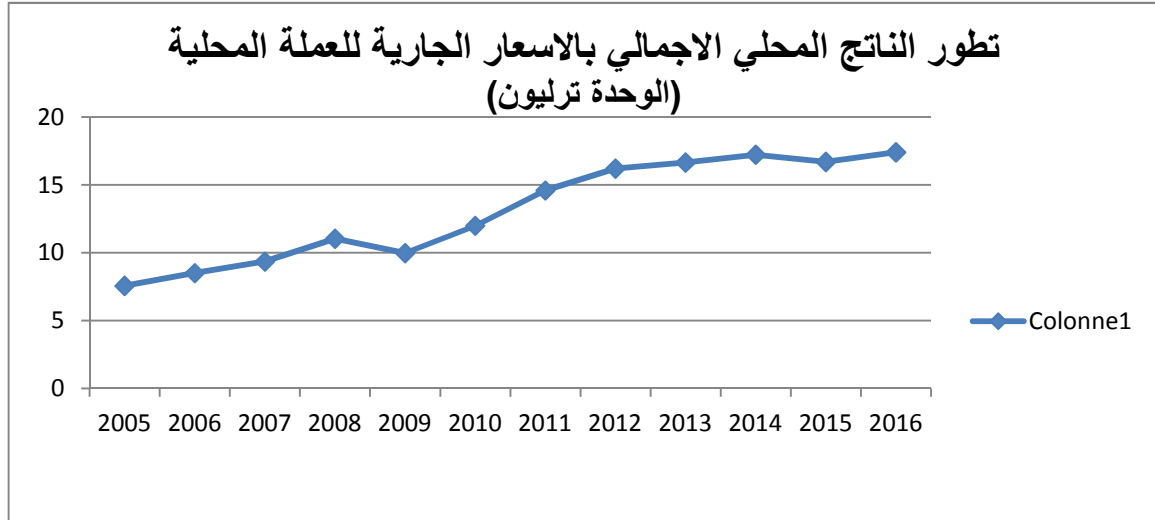
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي	4.33	4.40	4.55	4.66	4.74	4.91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	5.05	5.22	5.37	5.57	5.78	5.97

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، متوفر على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KN?locations=DZ>

الشكل رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية

الوحدة: ترليون



المصدر: إحصائيات البنك الدولي.

ويتضح من الشكل كيف تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات محل الدراسة، إذ بدا في الارتفاع ابتداء من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 ، لينخفض سنة 2009 ثم يعاود صعوده مرة أخرى بشكل مستمر إلى غاية سنة 2015 أين انخفض انخفاضاً طفيفاً ثم عاود صعوده، وهو يسير بنفس حركة النفقات العامة.

ويرجع السبب الرئيسي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة النفقات العامة التي لاحظنا سابقاً أنها في منحنى تصاعدي. لأن الاستثمار في الجزائر ورغم كل جهود الدولة المبذولة للنهوض به وتطويرة ورغم كل القوانين المعتمدة منذ سنين إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه وبقي يقبع مكانه. غير أنه من الملاحظ أن الجزائر لا تملك سياسة مالية فعالة وقوية مبنية على تنويع الإيرادات وترشيد النفقات وإنما سياسة الإنفاق التي تعتمد مبنية على الإيرادات الريعية بدرجة أولى.

6- مزايا وعيوب تقليص الإنفاق العام: وكما أن لترشيد الإنفاق العام مزايا فإن له سلبيات وعيوب نوجزها في ما يلي:

أ- مزايا تقليص الإنفاق العام: إن تقليص الإنفاق العام من شأنه تحقيق الوفرة في الإنفاق وزيادة إنتاجيته، بمعنى التوقف بالإنفاق العام عند الحد الذي تتعادل فيه النفقة الحدية المكتسبة مع النفقة المضحية بها، نتيجة لهذا الإنفاق العام.

والجدير بالملاحظة، أن أهم الأدوار التي يمكن أن تقوم بها السلطات المالية في البلاد، هي تحديد حجم الإنفاق العام، بالقدر الذي يساهم فيه بتحقيق أفضل مستوى من التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، فمثلاً لا يمكن الاستمرار في زيادة الإنفاق العام، أو تقليصه إذا نتج عن ذلك انخفاض في الناتج أو الدخل القومي، إذ يجب في مثل هذه الحالة إيقافه أو تغيير مستواه، بحيث يؤدي إلى إعادة التوازن الاقتصادي.⁶

ب- مشاكل وعيوب تقليص الإنفاق العام: إن تقليص الإنفاق العام بصفة مستمرة، يمس في النهاية مصالح المواطنين، ويحدد من دخولهم، سواء أكانوا عاملين لدى القطاع العام أو القطاع الخاص، وبالتالي فإنه يقلل من مقدار الإشباع، الذي يوفره القطاع العام (الدولة)، وقد يؤدي ذلك إلى أضرار اكبر، وربما يعتبر دافعا قويا للتذمر، وسببا في الاضطرابات، والتهرب من دفع الضرائب، وكذلك قد يؤدي إلى الإخلال بسير المرافق العامة.⁷

ثانيا: مفهوم وواقع الفساد في الجزائر: قبل التطرق إلى واقع الفساد في الجزائر الذي أصبح ظاهرة تتطلب العلاج الفعال والجاد والفوري لما له من تأثير سلبي على اقتصاد البلد ككل، كان ولا بد من التطرق أولا إلى تعريف الفساد، ثم إلى ترتيب الجزائر من حيث مؤشر الفساد، صولا إلى واقع الفساد في الجزائر.

1- تعريف الفساد: تعددت المفاهيم التي أطلقها علماء الإدارة والعلوم الاجتماعية الأخرى على الفساد الإداري والمالي، إلى أن أصبح لاتفاق على تحديد مفهوم واضح ومحدد للفساد الإداري والمالي، أمر بالغ الصعوبة، وفيما يلي نستعرض أقوال واجتهادات مجموعة من العلماء حول مفهوم الفساد: عرفت منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد بأنه "كل عمل يتضمن سوء إستخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو جماعته".⁸

2- مؤشر مدركات الفساد CPI: هذا المؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية، الذي يرتب دول العالم وفقا لدرجة إدراك وجود الفساد فيها، تتراوح قيمته من 0 إلى 10، أو 100 إذا كان المؤشر يتراوح ما بين 0 و 100. ويوضح الجدول التالي رتبة ودرجة الفساد التي حصلت عليها الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى غاية سنة 2012.

ومن أجل الوقوف على رتبة الجزائر من حيث مؤشر الفساد نستعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة (2004-2015).

السنة	الترتيب/عدد الدول بالدراسة	نقاط المؤشر
2005	158/97	2.8
2006	163/84	3.1
2007	180/99	3
2008	180/92	3.2
2009	180/111	2.8
2010	178/105	2.9
2011	183/112	2.9
2012	176/105	3.4
2013	177/94	3.6
2014	177/100	3.6
2015	167/88	3.6

Source : http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016.

من الجدول السابق يتضح أن الجزائر ضمن الدول المتأخرة في مجال ضمان الشفافية ومحاربة الفساد، إذ نلاحظ أنها تتأخر كل سنة عن سابقتها فبعد أن كانت في المرتبة 97 سنتي 2004 و 2005 ارتفعت إلى 84 سنة 2006، وهي أحسن رتبة حصلت عليها الجزائر إلى غاية اليوم وذلك راجع إلى الإجراءات والتدابير التي سنتها الدولة في تلك الفترة منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإصدارها لقانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ثم إلى الرتبة 99 سنة 2007 بـ 03 درجات، ورغم أنها تحسنت في الرتبة سنة 2008 إلى 92، أما في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011 فقد تراجع ترتيب الجزائر وأصبحت تحتل ما بين 111 و 112، وأصبحت بذلك ترتب من بين الدول الأكثر فسادا في العالم، وقد تزامنت هذه الفترة مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي خصصت له الدولة غلاف مالي قدر بـ 386 مليار دولار، الأمر الذي فتح المجال أمام أصحاب النفوذ لممارسة مختلف أشكال الفساد، ونلاحظ في السنوات المالية بقيت متذبذبة في السنوات المالية وهذا يدل على أن الجزائر ما زالت تعرف مستويات مرتفعة لمختلف مظاهر الفساد لاسيما عمليات اختلاس ونهب المال العام، وسوء استغلال الوظيفة والرشوة ناهيك عن التعامل بالصفقات المشبوهة إلى ما سوى ذلك من مظاهر الفساد، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الإنفاق العام الحكومي، والاستغلال الأمثل للمال العام من أجل استكمال برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة، ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتحقيق الأهداف التنموية.

3- أثر الفساد على الإنفاق العام: من الممكن أن يؤدي الفساد إلى زيادة الإنفاق العام، وذلك عن طريق زيادة تكاليف المشاريع والخدمات المقدمة إلى المواطنين حيث أنه إذا ما تحصل المسؤولون على رشاي مقابل منح الصفقات ومشاريع لجهة معينة فإن هذه الأخيرة سوف تزيد من تكاليف المشروع أو الخدمة، وبالتالي يزيد الإنفاق العام، كما يعمل الفساد على زيادة الإنفاق العام من خلال التوسع أو زيادة المشاريع الكمالية،⁹ كما يعمل الفساد على تقليل حجم الأموال الموجهة نحو الإنفاق العام، بسبب الاختلاس والسرقة، أو تحويل جزء من إيرادات الموارد الطبيعية كالنفط أو المساعدات الخارجية إلى حسابات خاصة، إضافة إلى نقص الشفافية والرقابة الفعالة كل ذلك يؤدي إلى تضییع أموال طائلة كانت ستوجه إلى الخزينة العامة وتستغل في الإنفاق العام.

4- حجم الفساد في الجزائر: مما تجدر الإشارة إليه هنا أنه لا يمكن الوقوف بشكل صحيح ودقيق على واقع الفساد في الجزائر وذلك لعدم وجود شفافية في الإفصاح والإقرار عن عمليات الفساد التي تتم في الجزائر، وسنحاول عرض حجم الفساد من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يمثل أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية.

القضية	السنة	أهم ما جاء فيه من الفساد
قضية البنك التجاري والصناعي	2003	والتي تم على إثره هذه القضية سحب الاعتماد واتخاذ قرار التصفية القضائية للبنك، وخلف خسارة قدرت بحوالي 13 مليار دينار.
الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار	2005	والذي تم فيه إختلاس 30 مليون دولار، وأدين فيها مجموعة كبيرة من المتهمين من بينهم المدير العام للصندوق.
قطاع السكن والعمران	2003	وقعت القضية بعد زلزال بومرداس، والذي أثبتت فيه التحقيقات إن البناء غير مطابق لشروط السلامة، أي أن هناك إختلاس للأموال المخصصة للبناء.
قطاع الأشغال العمومية	2010	تحديدا المشروع الضخم للطريق السريع الذي يربط شرق البلاد بغربها، على امتداد أكثر من 1200 كلم والذي ارتفعت تكلفته إلى أكثر من عشرة مليارات دولار، بعدما كانت الدراسة حددت له 7 مليار دولار.

المصدر: شعبان فرج، مرجع سابق، ص 250.

وما يجدر الإشارة إليه هنا أن المعلومات التي تحصلنا عليها عن حجم الفساد في الجزائر ومنها الجدول السالف الذكر، كانت من الصحف أو من خلال ما يتم تداوله والتي لا تكون أغلبها دقيقة، ولا تعبر عن المبالغ الحقيقية سواء بالزيادة أو النقصان، والراجعة دوما إلى غياب الشفافية.

5- الأسباب الحقيقية وراء تفشي الفساد في الجزائر: سنحاول هنا ذكر أهم الأسباب التي ساهمت في تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر:

أ- عدم نجاعة القوانين والإجراءات القانونية المتبعة في مجال مكافحة الفساد في الجزائر: فديوان المحاسبة والمفتشية العامة للمالية غائبان منذ سنوات، والهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد لا تقوم بعملها المنوط بها منذ نشأتها، لذلك يبقى أمر تفعيل هذه الأجهزة وأخرى أكثر صرامة أمر محتم لا بد منه لمكافحة الفساد بجميع أنواعه.

ب- الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري: إن الفترة التي عرفت الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة وامتلاء خزينة الدولة بمئات المليارات من الدولارات، ومع وجود هذه البحبوحة المالية انفجرت أكبر قضايا الفساد في الجزائر مستغلين بذلك الفوائض المالية وكثرة وجود المشاريع التنموية التي تبنتها الدولة مع غياب الرقابة إلى فتح الباب أمام الاختلاس والنهب والسرقة، التي أهدرت المال العام الذي كان من المفروض استغلاله في مشاريع اقتصادية تعود بالنفع على الدولة والاقتصاد الوطني.

ج- عدم وجود ضمانات كافية للأشخاص والهيئات الذين يقومون بالتبليغ عن الفساد: فبدل إن نقوم بالتستر عن هوية الذي يبلغ عن مثل هذه العمليات فإنه في غالب الأحيان لا يجد الشخص المبلغ الحماية الكافية إن لم نقل أنه سيهدد حياته وعائلته خاصة في ما يخص القضايا الكبرى، إضافة إلى أن الذي يريد التبليغ عن مظاهر الفساد يرى لا جدوى من ذلك لأن المتهم لن يعاقب ولن يخضع إلى أي ردع لأنه بكل بساطة محمي ومن أصحاب النفوذ مما جعل التبليغ عن الفساد أمر لا جدوى منه.

د- إن من أبرز أسباب تفشي الفساد هو غياب النزاهة والشفافية: إذ نلاحظ بأن قضايا الفساد التي تمس الجزائر وبشكل كبير يتم التستر عنها ولا يتم الإفصاح عن المتورطين فيها لأسباب تبقى مجهولة، إذ في الكثير من الأحيان يطوى ملف مثل هذه القضايا ولا نعلم إن كان فعلا المتسببين فيها أخذوا جزائهم أو حتى تم القبض عليهم حتى، حيث لو كان العقاب أمام الجمهور لكان رادع لكل من تسول له نفسه القيام بالفساد، لأنه يمثل مساس بالاقتصاد الوطني ككل.

هـ- ضعف الإرادة السياسية الجادة في مكافحة الفساد: إذ وبالرغم من تعهد السلطات ومن أعلى المستويات بمتابعة المتورطين في قضايا الرشوة والفساد ونهب المال العام، إلا أن تلك الوعود لم تجسد بشكل حقيقي وفعلي على أرض الواقع، وربما يرجع السبب إلى تورط كبار الشخصيات بقضايا الفساد تلك، أو لأسباب أخرى تبقى مجهولة لنا.

ثالثا: مكافحة الفساد في الجزائر من أجل ترشيد الإنفاق العام.

بالرغم من الوفرة المالية التي عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، ورغم تبني الجزائر للعديد من البرامج التنموية إلا أنها لم ترقى إلى المستوى ولم تحقق الأهداف المرجوة منها وذلك بسبب الهدر والتبذير والاختلاس الذي طال العديد من المشاريع، الأمر الذي أدى إلى تحويل تلك الأموال إلى دون وجهتها وهي الخزينة العمومية، ونتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي في الجزائر دون أن يقابله إيرادات حقيقية كان ولا بد من التفكير في ترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات اللازمة والفعالة للتقليل من الفساد من أجل ترشيد الإنفاق العام.

1- الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد في الجزائر: لقد سنت الجزائر عدة قوانين في مجال مكافحة الفساد بشتى أنواع، ومن هذه القوانين نذكر:

أ- الإجراءات التشريعية: وتتمثل في مجمل القوانين التي سنتها الحكومة الجزائرية من أجل مكافحة والتقليل من حجم الفساد في الجزائر وتتمثل فيما يلي:

* قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، معدل ومتمم يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته: يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:¹⁰

- ✓ دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
- ✓ تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.

✓ تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات.

وقد تضمن هذا القانون أحكاما تتعلق بالوقاية من الفساد وكذا تجريم واسع للرشوة وما شابهها من أفعال كما كرس أيضا قواعد لتفعيل ودعم التعاون القضائي الدولي في هذا المجال، ويمكن تلخيص أهم ما جاء به القانون في ما يلي:¹¹

- **الوقاية:** تم النص على إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد من أجل إضفاء أكثر شفافية في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، وفي إبرام الصفقات العمومية وتسيير الأموال العمومية. لذا فإن هذا القانون يوصي بإشراك المجتمع المدني وهذا من أجل تحسيس وتوعية الجمهور بهذه الظاهرة ومن بين مهامه الأساسية:

✓ تقييم برامج سياسة مكافحة الفساد.

✓ بعث برامج تربوية وتحسيسية.

✓ جمع معطيات حول الفساد.

✓ تطوير نشاط قضائي تحت إشراف النيابة.

- **التجريم:** تنص المواد من 25 إلى 48 من القانون الخاص بالفساد على الأفعال غير المشروعة المجرمة انطلاقا من الرشوة العادية والبسيطة، كالرشوة في مجال الصفقات العمومية، رشوة الموظفين الأجانب، استغلال النفوذ، الإخفاء، الغدر، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي، جرائم الفساد في القطاع الخاص، وكذا تبييض العائدات الإجرامية.

- **التعاون الدولي:** ينص قانون الفساد على التعاون مع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مستوى الوقاية والتحقيقات والمتابعات الجزائية والتعاون في تبادل المعلومات وتلقي الشهادات وتسليم المجرمين وكذا اتخاذ التدابير اللازمة بالتشاور مع بلدان أخرى بغرض تحديد، تجميد، حجز، ومصادرة عائدات الفساد.

- **تحصيل الأموال:** يتضمن القانون كذلك أحكاما تتعلق باسترداد الأموال المحمولة أو المختلسة وكذا عائدات الفساد والجرائم المماثلة.

* الأمر رقم 10-05 متمم لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006، حيث نصت المادة 24 مكرر " ينشأ ديوان مركزي لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري في جرائم الفساد".¹²

ب- **النصوص التنظيمية المتعلقة بمكافحة الفساد في الجزائر:** وتتمثل هذه النصوص في ما يلي:

* **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** تم إنشاء هذه الهيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 (الجريدة الرسمية رقم 74 سنة 2006)، وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية، وتتشكل الهيئة من رئيس واحد

وستة (6) أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمسة (05) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بالإضافة إلى:¹³

- مجلس اليقظة والتقييم.
 - مديرية الوقاية والتحسيس.
 - مديرية التحاليل والتحقيقات.
- تضطلع هذه الهيئة بجملة من المهام لا سيما ما يلي:
- اقتراح برنامج عمل لوقاية من الفساد.
 - تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد إلى كل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة.
 - اقتراح تدابير، لا سيما ذات طابع تشريعي وتنظيمي للوقاية من الفساد.
 - مساعدة القطاعات المعنية، العمومية والخاصة، في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
 - إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الناجمة عن الفساد.
 - التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.
 - جمع الأدلة والتحري في الوقائع الخاصة بالفساد بالاستعانة بالهيئات المختصة.
 - تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على المستوى الدولي وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية.
 - كما يمكن للهيئة الاستعانة بأي خبير أو مستشار يمكن أن يساعدها في أعمالها طبقا لأحكام النظام الداخلي وإن تطلب من الإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام والخاص أو من كل شخص طبيعي أو معنوي آخر أية وثائق أو معلومات تراها مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد.
 - أما فيما يخص علاقة هذه الهيئة بالسلطة القضائية تجدر الإشارة انه عند توصل هذه الأخيرة إلى وقائع ذات وصف جزائي، تحول الملف إلى وزير العدل، حافظ الأختام، الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الاقتضاء.
- * التصريح بالامتلاكات:** فيما يخص تدعيم مجال الوقاية من الفساد، بعد أن تم التنصيص على قواعد ملزمة في مجال التصريح بالامتلاكات للأعوان العموميين على مستوى القانون رقم 06-01 المذكور أعلاه، جاء عدد من المراسيم الرئاسية التي تنظم هذا المجال ويتعلق الأمر ب:¹⁴
- المرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 الذي يحدد نموذج التصريح بالامتلاكات.
 - المرسوم الرئاسي رقم 06-415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 الذي يحدد كليات التصريح بالامتلاكات للأعوان العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 06 من القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته.
 - قرار مؤرخ في 02 افريل 2007، يحدد قائمة الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالامتلاكات.

الإجراءات الإصلاحية المصاحبة: هناك مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الدولة من أجل الوقاية ومكافحة الفساد نذكر منها:

- إصلاح العدالة والقضاء: وفي هذا الإطار تم إصدار القانون الأساسي للقضاء، والقانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وسيره وصلاحياته.¹⁵

- إصلاح النظام المحاسبي للدولة: حيث تم تكييف المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية، بحيث تمت المصادقة على النظام المحاسبي والمالي الجديد حسب الأمر المؤرخ في 24 جويلية 2008 في المادة 62 منه، المتعلق بالقانون المالية التكميلي لسنة 2008.

- إصلاح الوظيفة العمومية: أين تم المصادقة على القانون الأساسي للوظيفة العمومية بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الذي كان من بين أهدافه تكريس مبادئ وقواعد إعادة تأسيس حقيقي للإدارة العمومية حول مبادئ جديدة تسعى إلى ترقية ثقافة الخدمة العمومية للمؤسسة.

- إصلاح قطاع الجمارك.

- تأهيل وتدريب الكوادر: حيث تم وضع الآليات لتدريب وتأهيل الكوادر التي تساهم في التسيير المال العام، وكذا تعميم المراقبين الماليين في جميع البلديات.

2- الآليات الكفيلة للحد من الفساد لأجل ترشيده الإنفاق العام في الجزائر: بالإضافة إلى القوانين التي سنتها الجزائر للحد من الفساد مهما كان نوعه، هناك جملة من الحلول يجب انتهاجها للحد من الفساد لأجل ترشيده الإنفاق العام في الجزائر نذكر منها:

- يجب أن تكون هناك إرادة قوية وجهود حثيثة من طرف الدولة أو من طرف المجتمع من أجل محاربة الفساد مهما كان نوعه، مع ضرورة تضافر كل الجهود وكافة قوى المجتمع من أجل التصدي لهذه الظاهرة، واعتبار مسالة مكافحة الفساد مسالة الجميع، وتجسيد القوانين الخاصة بمكافحة الفساد على ارض الواقع لا تركها مجرد حبر على ورق.

- يجب إعطاء الاستقلالية والحرية للأجهزة الرقابية وعلى رأسها القضاء ومجلس المحاسبة.

- إرساء مبادئ الحكم الرشيد: وفي هذا الإطار ينبغي تعبئة وتفعيل مختلف الآليات القانونية للوقاية من الفساد ومكافحته ووضع حد للإفلات من العقاب، وإرساء أسس المسائلة والرقابة وقيم النزاهة، وكذا تدعيم قيم الشفافية في التعامل داخل جميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

- حماية الأشخاص المبلغين عن الفساد وذلك بتوفير التدابير الأمنية اللازمة والضرورية لحمايتهم.

- تعزيز المراقبة على كافة المشاريع الحكومية، من مراقبة قبلية وبعدية، وعلى برامج الدعم التي قامت بها الدولة، للتأكد من الوجهة الحقيقية للأموال المخصصة لها، والتأكد من تطابق المبالغ المخصصة لكل نفقة مع المبالغ التي صرفت فعلا على تلك النفقة، والعمل بجد وصرامة من أجل الحد من الاختلاسات والنهب والتزوير بالفواتير والتلاعب.

3- إحكام الرقابة المالية على المال العام من أجل ترشيد الإنفاق العام: ومن الآليات الناجعة لمكافحة الفساد من أجل ترشيد النفقات العامة هو الرقابة المالية على المال العام، وذلك من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا لما تم التخطيط له من قبل على أن تتم عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، وبالتالي التأكد من التوجه الصحيح للأموال العامة ومحاولة التقليل من الاختلاسات والهدر والتبذير.

3-1- الوسائل التي تعتمد عليها الرقابة المالية من أجل ترشيد الإنفاق العام: ومن الوسائل التي تعتمد عليها الرقابة المالية على المال العام نذكر أهمها:¹⁶

- **القوانين والتعليمات واللوائح:** وهي من أولى الأدوات ومن أهمها فلا تقوم الرقابة إلا بوجود نصوص صارمة تضبط قواعدها وكيفياتها وشروطها.

- **المراجعة والتفتيش:** وهذا كإجراء تطبيقي لما أتت به النصوص والتنظيمات وهذا بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق وهذا ما يقوم به جهاز أو فرد موكول له أمر الرقابة الخارجية.

- **الحوافز والجزاءات:** وهذا حتى نجزي المحسن عن إحسانه والمسيء عن إساءته، فلا بد من مكافئة المراقب بأحسن الادعاءات وتغان في القيام بخدماته وفي نفس الوقت يجب تسليط أقصى العقوبات على من تهاون أو أهمل القيام بعمله وهذا كله لتحسيس القائم بالرقابة بوجود رقابة عليه مما يؤدي به إلى الشعور بالمسؤولية وللأداء عمله على أتم وجه.

3-2- المعايير المؤثرة في الرقابة على المال العام: تتأثر الرقابة على المال العام بمعايير متعددة، فتؤثر بصورة مباشرة على أنشطة الرقابة وتوجهها، وفي ما يلي أهم هذه المعايير:¹⁷

أ- معيار توافق أنشطة الرقابة على المال العام مع الاتجاه السياسي للدولة: أي على المراقب المالي التأكد من عدم قيام الدولة بأوجه إنفاق في أماكن غير ذلت مردود اقتصادي أو مالي إيجابي، مثل تقديم الدعم النقدي لبعض الفئات، أو الدخول في مشاريع تنموية ذات خسائر اقتصادية، أو تقديم سلع وخدمات بأقل من تكلفتها أو غير ذلك حفاظا على المال العام.

ب- توافق أنشطة الرقابة على المال العام مع أهداف التخطيط التنموي: وهذا يتطلب من المراقب المالي أولا معرفة التوجهات التنموية للدولة للتأكد من تحقق المؤشرات التنموية المقصودة، ويقدم له التفسير الكامل عن سبب توجه الحكومة للإنفاق على مجالات معينة دون غيرها أو إقليم دون غيره.

ج- توافق أنشطة الرقابة على المال العام مع مبدأ اقتصادية وترشيد الإنفاق العام: وذلك بالتأكد من أن الوحدات تحقق أهدافها المرغوبة بأقل تكلفة ممكنة، وأنها كذلك تتخذ القرارات الرشيدة، ومنه لتحقيق من جدوى الاستثمارات المنفذة ومستوى استغلال الموجودات الثابتة وتخفيض التكاليف... الخ.

خاتمة:

من الدراسة التي قمنا بها يتضح جليا أن فترة الرخاء التي مرت بها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتبنيها عدة مشاريع تنموية بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره، فتح المجال إلى الإسراف والتبذير وإلى الفساد بمختلف أنواعه خاصة في ظل غياب الرقابة على النفقات العامة التي خصصت لهته المشاريع، والتي ول وجهت بالشكل الصحيح لها لكانت عادت بالمنفعة على البلاد وعلى الشعب ككل.

النتائج: أما عن النتائج التي توصلنا إليها بعد قيامنا لهذه الدراسة فقد كانت كالتالي:

- إن ترشيده النفقات العامة ضرورة حتمية تتطلبها الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، وخاصة في ظل التذبذبات التي تعرفها أسعار البترول والتي أثبتت انه لا يمكن الاستمرار في الإنفاق دون وضع آلية لمراقبة المال العام من اجل ترشيده.

- يجب تفعيل دور الرقابة المالية على المال العام من وضع الخطط والمتابعة القبلية والبعدية (قبل صرف النفقة للتأكد من وجهتها، وبعدية للتأكد من أنها صرفت في الوجهة الصحيحة والمقدار المحدد)، من اجل التقليل من الانحرافات وغلق المجال لكل عملية نهب واختلاس للمال العام.

- تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة القرن، والتي ازدادت وتفاقمت نتيجة سوء التسيير ونتيجة الوفرة المالية التي كانت تزخر بها الجزائر في السنوات القليلة الماضية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وفي ظل غياب الرقابة المالية.

- إن وضع استراتيجيات وآليات لمكافحة الفساد من شأنه أن يوفر المال ويوفر إيرادات إضافية كانت ستذهب في غير وجهتها أي إلى الخزينة العمومية وبالتالي تجنب أو التقليل من الاحتياجات للتمويل.

التوصيات: وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها قمنا بطرح جملة من التوصيات سعيا منا في التقليل ولو بالقليل من ظاهرة الفساد وتفشي سوء استعمال النفقات العامة، والتي كانت تلك التوصيات كالتالي:

- محاولة قدر الإمكان ترشيده النفقات العامة، دون المساس بالنفقات الهامة والنفقات الاستثمارية التي لها أبعاد على الاقتصاد الوطني.

- محاولة فرض رقابة مالية على الإنفاق العام حتى يتم صرفه في الوجهة التي خطط لها وبالطريقة الصحيحة حتى يتم تجنب الإسراف والتبذير ومحاولة سد جميع الثغرات التي من شأنها أن تؤدي إلى النهب أو السرقة لهذا المال العام.

- يجب زرع الوازع الديني والأخلاقي لدى الموظفين الإداريين في القطاع العمومي فيما يخص الفساد والتحسيس بمدى خطورته على الاقتصاد الوطني، حتى تتضافر الجهود وتتلاحم بشكل جماعي للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

قائمة الهوامش والمراجع

- ¹ - كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية، حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص 71.
- ² - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 2011، ص 367.
- ³ - حداب محي الدين، ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ضل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، ص 179.
- ⁴ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص ص 62، 59.
- ⁵ - محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، مرجع سابق، ص 104، 105.
- ⁶ - ميثم صاحب عجام، إدارة المال العام- تخطيط وسياسات وتعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط 2013، ص 1، 274.
- ⁷ - ميثم صاحب عجام، نفس المرجع السابق، ص 274.
- ⁸ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله وآثاره واليات مكافحته، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 35.
- ⁹ - كيمبرلي ان اليون، ترجمة محمد جمال إمام، الفساد والاقتصاد العالمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2008، ص 141.
- ¹⁰ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الإطار القانوني والمؤسسي للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، طبعة ثانية، 2014، ص 124.
- ¹¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، المنظومة القانونية المتعلقة بالفساد، ص 03.
- ¹² - الأمر رقم 05-10 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق لـ 26 أوت 2010 المتمم لقانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.
- ¹³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، المنظومة القانونية المتعلقة بالفساد، ص 04.
- ¹⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، المنظومة القانونية المتعلقة بالفساد، ص 05.
- ¹⁵ - انظر الموقع http://www.droit.mjustic.dz/loi_organique_nouv_ar.pdf
- ¹⁶ - بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، مرجع سابق، ص ص 22، 23.
- ¹⁷ - خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 198، 199.